الحالة تحت الظروف الحالية الا اللجوء للعمل التعاوني سواء تم ذلك بموافقة رسمية أم من خلال الاتفاق الطوعي بين المزارعين. وليس الأمر سهلاً ولكن تعميق الولاء الوطني للارادة الوطنية كفيل بجعل الأمر أكثر سهولة. ومادمنا لانصدر في قضايانا الوطنية من وضع مريح دائماً وانما نصدر من تحدٍ، فان أحد التحديات التي نملك ناصيتها، هو تعميق هذا الولاء على حساب التشرذم الذي خلفته عهود سابقة وظروف اجتماعية نشأت في ظل الاحتلال.

ولا يفوتنا ونحن نتصدى للمشكلة الزراعية الاهتمام بالثروة الحيوانية وحفظ التربة والتحريج بزراعة شجر الزيتون والأشجار المثمرة لا الأشجار الحرجية، وذلك تحسباً من تصنيف الأحراج املاكاً عامة، وهذه الأمور مهمة من حيث توفير فرص العمل، والحفاظ على الأرض من حيث الملكية ومن حيث الشروط الزراعية وتلبية الحاجة الغذائية المتنامية في المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال.

وكما أسلفنا، فان النمط الزراعي المحلي لازال يواجه منافسة الانتاج الزراعي الاسرائيلي لعدم استجابته للسياسة الزراعية الاسرائيلية تماماً. ونعتقد ان اعتماد الانتاج الزراعي المحلي على التصدير يحمل محاذير ليست قليلة تحت المتغيرات السياسية الحالية. وحتى يمكن التقليل من هذه المحاذير لابد من الاهتمام بالمحافظة على نمط الاستهلاك المحلي والتأكيد على نواحيه الايجابية. وهذا سيجعل الانتاج الاسرائيلي الموجه أساساً للسوق الاسرائيلي والأوروبي، في وضع غير مريح في الأرض المحتلة، ويتم هذا باعتماد عملية ارشادية تتصل بايجابيات العادات المحلية والدعوة للتمسك بها. ان اهتمام الانتاج المحلي، بسد حاجة استهلاكية تختلف عن النمط الاستهلاكي الاسرائيلي والأوروبي، يخدم الانتاج المحلي. وكمثال على ذلك استهلاك زيت الزيتون والجبنة البلدية والزيتون البلدي والخضار البلدية واللحوم البلدية والفواكه البعلية التي تناسب الذوق المحلي ولا تناسب بالضرورة الذوق الاسرائيلي.

وكما أسلفنا، فان الأمر يتصل بالارشاد تحت ظروف غير مواتية. ولكن متى كانت الظروف مواتية تحت الاحتلال؟

الصناعة

رغم تأكيدنا على الدور الزراعي وأهميته القصوى لبقاء الأرض والهوية وزيادة فرص العمل في الحالات الزراعية والخدمات الملحقة بها، لايمكننا التغاضي عن واقع الصناعة وتوفر مهارات صناعية من مستويات مختلفة. ونواجه في هذا المجال نوعين من الصناعة: الصناعة التقليدية ومعظمها حرفي، والصناعة الآلية او شبه الآلية.

وليس من الممكن، تحت هذه الظروف غير المواتية، الاعتماد على رخص العمل العربي لمنافسة الصناعة الاسرائيلية. ولانقلل من هذا العامل مع ما يحمله من مؤشر اجتماعي سلبي، ولكن الدعم الذي تلقاه الصناعة الاسرائيلية من الدولة والجيش يخرجها ظافرة من المنافسة العربية ولو على حساب الجدوى الاقتصادية. فالاعفاءات من دفع الضريبة بلغت في اسرائيل (١٠٨,٥) مليار ليرة لسنة (١٩٨٠) تحت اسم تشجيع الاقتصاد. وبلغت قيمة الدعم (السوبسيديا) لأصحاب الصناعات (٤٠,١)